جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

# الملتقى الوطني
## حـــول
# إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

## المحاور

**المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

**المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

**المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

## يـــومي
# 07/06
## ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

| الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|---|---|
| رئيس الملتقى | د. عوادي مصطفى |
| رئيس اللجنة العلمية | د. يونس الزين |
| مقرر اللجنة العلمية | د. رضا زهواني |
| رئيس اللجنة التنظيمية | د. موسى جديدي |
| نائب رئيس اللجنة التنظيمية | د. لعبيدي مهاوات |
| تاريخ إنعقاد الملتقى | يومي 06 و 07 ديسمبر 2017 |
| البريد الإلكتروني للملتقى | Durabilite39@gmail.com |

| بطاقة معلومات المداخلة | | |
|---|---|---|
| عنوان المداخلة | آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
| الإسم واللقب | حجاب عيسى | السبتي وسيلة |
| المؤهل العلمي | / | / |
| الوظيفة | أستاذ محاضر قسم أ | أستاذ محاضر قسم أ |
| التخصص | / | / |
| المؤسسة | جامعة محمد بوضياف المسيلة | جامعة محمد خيضر بسكرة |
| ملاحظات | / | / |

# آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**الملخص:** لقد برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي جديد، استفادت منه الدول المتقدمة لتتفطن إليه فيما بعد الدول النامية بما فيها الجزائر، التي سعت إلى تطويره لجعله آلية لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد هذه الورقة البحثية محاولة لتسليط الضوء على مدى مساهمة الآليات التي وضعتها الحكومة الجزائرية بمختلف أنواعها في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الكلمات الدالة:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل مباشر، تمويل غير مباشر،اجهزة داعمة.

**Abstract**: Small and medium enterprises have emerged as an alternative to new development, benefited from the developed countries to Taataftn referred to as the developing countries, including Algeria, which has sought to develop a mechanism to make it to the application of self-employment policy and promote economic and social development.

This paper is an attempt to shed light on the extent of the contribution of the mechanisms established by the Algerian government of various kinds in the establishment and financing of small and medium enterprises.

**Key words**: small and medium enterprises, direct financing, indirect financing, supportive devices.

**مقدمـة:**

إن الأهمية التي تكتسبها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات كل الدول هي السر وراء الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد من قبل السلطات السياسية والاقتصادية في الجزائر بهدف النهوض بهذا القطاع الذي اعتمدته كآلية أساسية في ترقية الشغل من خلال دعم المبادرات الفردية والمقاولاتية، ولذلك سنتطرق إلى الجهود التي بذلت في هذا المجال ومدى إسهامها في تطوير منظومة المشاريع الصغيرة ووصولا إلى ثمرة هذه الجهود.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أعطت اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأمام إشكالية التمويل، سعت الجزائر إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث العديد من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها، هذه الآليات كان لها الأثر البارز في إنشاء عديد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى استحداث عدد لا بأس من مناصب الشغل.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الآليات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة فقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري وخصائصها؛

ثانيا– تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

ثالثا– أجهزة التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

رابعا– أجهزة التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

خامسا– هيئات دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## أولا– مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري وخصائصها

سنتناول في هذا المحور تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر التشريع الجزائري واهم خصائصها اقتصاديا كالتالي:

**1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنها: تلك المؤسسات التي تستخدم من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية[1]. ويبين الجدول أدناه تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير المعتمدة:[2]

**الجدول رقم (01): مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

| المعيار/الحجم | المصغرة | الصغيرة | المتوسطة |
|---|---|---|---|
| عدد العمال | 09-01 | 49-10 | 250-50 |
| رقم الأعمال السنوي | أقل من 20مليون دج | أقل من 200 مليون دج | من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج |
| الحصيلة الإجمالية السنوية | أقل من 10 مليون دج | أقل من 100 مليون دج | من 100 إلى 500 مليون دج |

**المصدر:** خبابة عبد الله،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 19.

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في الجزائر على التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 12 /12 / 2001 وهو القانون المتضمن لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد التشريع الجزائري على معيارين هما المعيار المالي وعدد العمال، ولقد أشار القانون إلى الآتي[3]:

– تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- لايتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (2)دينار أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمئة (500) مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية

– تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار؛

– تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار؛

– تعرف المؤسسة المصغرة بانها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

وتستثنى من التعريف السابق البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، المؤسسات المصغرة أو المشاركة في البورصة، الوكالات العقارية وشركات الاستيراد والتصدير ما عدا تلك الموّجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم إنتاجها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل او يساوي ثلثي رقم الأعمال[4].

**2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من أهم الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح عن باقي المؤسسات نذكر منها[5]:

- سهولة تكوين هذا النوع من المؤسسات؛
- انخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة الآخرين؛
- توفير الوظائف الجديدة؛
- قدرة هذه المشاريع على الإنتشار الواسع بين المناطق و المحافظات و الأقاليم؛
- تقديم منتجات و خدمات جديدة؛
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مكملة للمشروعات الكبيرة؛
- توفير إحتياجات المؤسسات الكبيرة؛
- إرتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها؛
- الصعوبة في التوسع؛
- يغلب على أنشطتها الطابع الفردي في مجال الإدارة و التخطيط و التسويق و خاصة الصغيرة منها، و في كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة و العاملين؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، حيث أن الإدارة المباشرة تكون من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية، كما أن درجة المخاطر ليست كبيرة؛
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة؛
- تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات أوقات الأزمات الإقتصادية وفترات الركود.

**ثانيا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

في نهاية السداسي الأول لسنة 2016، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة 1014075 مؤسسة، حيث تشكل منها ما نسبته حوالي 57% اشخاصا معنويون اضافة الى 438 مؤسسة اقتصادية عمومية النسبة الباقية تمثل أشخاصا طبيعيون بنسبة 43% والتي تنقسم بدورها الى 20% أعمال حرة و23% نشاطات حرفية منها 84214 مؤسسة مستحدثة خلال السداسي الأول فقط من سنة 2016، ساهمت هذه المؤسسات في تشغيل 914 487 2 عامل، ويوضح الجدول الموالي توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلي حسب النوع في نهاية السداسي الأول لسنة 2016.

**الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين الخاص والعمومي**

| نوع المؤسسة الصغيرة المتوسطة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 1- القطاع الخاص | | |
| أشخاص معنوية | 577 386 | 56,94 |
| أشخاص طبيعية | 436 251 | 43,02 |
| نشاطات حرفية | 202 953 | 20,01 |
| مهن حرة | 233 298 | 23,01 |
| مجموع جزئي أول | 1 013 637 | 100 |
| 2- القطاع العمومي | | |
| أشخاص معنوية | 438 | 0,04 |
| مجموع جزئي ثان | 438 | 0,04 |
| المجموع الكلي | 1 014 075 | 100,00 |

**source**: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°29, 1ER semester 2016.

والملاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية لا تمثل إلا 0,04% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا.

## 1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع والطبيعة القانونية

**1- 1- حسب النوع:** في نهاية السداسي الأول من سنة 2016 تشكل مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 97% مؤسسات مصغرة (Très Petite Entreprise) التي تشغل اقل من 10 عمال والتي لا تزال مسيطرة إلى حد كبير على النسيج الاقتصادي، متبوعة بالمؤسسات الصغيرة بنسبة 2.7% ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.3%. كما يوضحه الجدول أدناه:

**الجدول رقم (03): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

| نوع المؤسسة | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | % |
|---|---|---|
| اقل من 10 عمال (**TPE**) | 983 653 | 97 |
| بين 10 و 49 عامل (**PE**) | 27 380 | 2.7 |
| بين 50 و 249 عامل (**ME**) | 3 042 | 0.3 |
| المجموع | 1 014 075 | 100 |

**المصدر**: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

### 1-2- حسب الطبيعة القانونية:

**أ- شخص معنوي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية نجدها تتواجد بقوة في قطاع الخدمات بنسبة 52% مابين القطاعين العمومي والخاص، متبوعة بقطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 29%، ثم قطاع الصناعات بينما نجدها محدودة جدا في قطاعي الفلاحة والمحروقات كما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (04): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية حسب الانشطة**

| قطاع النشاطات | خاصة | عمومية | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 7 094 | 178 | 7 272 | 1 |
| المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات | 3 201 | 4 | 3 205 | 1 |
| البناء، الأشغال العمومية والري | 169 124 | 22 | 169 146 | 29 |
| الصناعات | 99 275 | 133 | 99 408 | 17 |
| الخدمات | 298 692 | 101 | 298 793 | 52 |
| المجموع الكلي | **577 386** | **438** | **577824** | **100** |

**المصدر**: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

**ب– شخص طبيعي**: في نهاية السداسي الأول من سنة 2016 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية الطبيعية 436.251 مؤسسة منها 202.953 مؤسسة في المهن الحرة و233.298 مؤسسة في الانشطة الحرفية، والتي سنفصلها كالتالي:

**– المهن الحرة**: تشمل فئة المهنيين على وجه الخصوص الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين والمزارعين. حيث بلغ عددها 202953 مؤسسة بنسبة 68.08٪ في الزراعة، 20.68٪ في قطاع الرعاية الصحية و11.23٪ في العدالة كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (05): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية الطبيعية في المهن الحرة**

| | الصحة | القضاء | الاستغلال الفلاحي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **العدد** | 41 977 | 22 801 | 138 175 | 202 953 |
| **النسبة المئوية** | 20,68 | 11,23 | 68,08 | 100 |

**المصدر**: صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

**– النشاطات الحرفية**: سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء، خلال السداسي الأول من سنة 2016، 19473 انخراطا جديدا، ليصل العدد الاجمالي الى غاية 30 جوان 2016، 233298 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الانشطة الحرفية.

**2– تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات**: بالنسبة لتطور وحركية تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات خلال السداسي الأول لسنة 2016نوردها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات**

| قطاع النشاطات | *2015* | حركية المؤسسات خلال السداسي الأول 2016 | | | الفرق (I+III)-II | السداسي الأول 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | إنشاء | شطب | إعادة تفعيل | | |
| الفلاحة والصيد البحري | 5625 | 1491 | 53 | 31 | 1469 | 7094 |
| الماء والطاقة | 138 | 7 | 2 | 1 | 6 | 144 |
| المواد الطاقوية | 1010 | 574 | 78 | 8 | 504 | 1514 |
| الخدمات والأشغال البترولية | 373 | 11 | 0 | 0 | 11 | 384 |
| المناجم والمحاجر | 1118 | 37 | 3 | 7 | 41 | 1159 |
| البناء والأشغال العمومية | 168557 | 545 | 47 | 69 | 567 | 169124 |
| الصناعة الميكانيكية والالكترونية | 12816 | 822 | 65 | 90 | 847 | 13663 |
| مواد البناء | 11013 | 10785 | 1068 | 924 | 10641 | 21654 |
| تحويل البلاستيك | 3691 | 197 | 15 | 22 | 204 | 3895 |
| الصناعة الغذائية | 24746 | 1550 | 119 | 163 | 1594 | 26340 |
| الصناعة النسيجية | 6737 | 1035 | 72 | 52 | 1015 | 7752 |
| الصناعة الجلدية | 2057 | 68 | 6 | 14 | 76 | 2133 |
| صناعة الخشب والورق | 17776 | 938 | 70 | 140 | 1008 | 18784 |
| صناعات متنوعة | 4865 | 167 | 18 | 40 | 189 | 5054 |
| النقل والمواصلات | 50592 | 3057 | 230 | 393 | 3220 | 53812 |
| التجارة | 102122 | 8797 | 509 | 764 | 9052 | 111174 |
| الفندقة والإطعام | 28405 | 1844 | 119 | 252 | 1977 | 30382 |
| خدمات المؤسسات | 48998 | 3147 | 624 | 452 | 2975 | 51973 |
| الخدمات المقدمة للعائلات | 39887 | 3340 | 207 | 562 | 3695 | 43582 |
| المؤسسات المالية | 2002 | 51 | 16 | 18 | 53 | 2055 |
| المؤسسات العقارية | 1944 | 127 | 5 | 15 | 137 | 2081 |
| الخدمات الاجتماعية | 3429 | 198 | 12 | 18 | 204 | 3633 |
| **المجموع** | **537901** | **38788** | **3338** | **4035** | **39485** | **577386** |

Source: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n$^{0}$29, 1$^{ER}$ semester 2016.

**3- نمو وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2016**: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال النصف الأول من سنة 2016 بنسبة 13٪ مقارنة مع نفس السداسي لسنة 2015، حيث بلغ 84214 مؤسسة منشاة ليصل العدد الإجمالي إلى 1013637 مؤسسة خاصة، كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (07): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الاول من سنة 2016**

| السداسي الاول 2016 | حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الاول من سنة 2016 | | | | ***2015*** | عدد المؤسسات ص وم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النمو | شطب | إعادة تفعيل | انشاء | | |
| 577 386 | 39485 | 3338 | 4035 | 38788 | 537 901 | شخص معنوي |
| 436 251 | 40115 | 9312 | 4001 | 45426 | 396 136 | شخص طبيعي |
| 1 013 637 | 79600 | 12650 | 8036 | 84 214 | 934 037 | مجموع المؤسسات ص وم الخاصة |

**المصدر**: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

**4- شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم شطب 12650 مؤسسة خاصة خلال السداسي الاول من سنة 2016، توزعت بين 9312 شخص طبيعي و3338 شخص معنوي، كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (08): عدد المؤسسات المشطوبة خلال السداسي الاول من سنة 2016**

| نوع المؤسسة | شخص طبيعي | شخص معنوي | المجموع |
|---|---|---|---|
| **عدد المؤسسات المشطوبة** | 9312 | 3338 | 12650 |
| **نسبة الشطب** | 73,61 % | 26,39 % | 100,00 % |

**المصدر**: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

**ثالثا- هيئات التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**-Agence nationale pour le service et l'emploi des jeunes ANSEJ

**1-1- نشاة الوكالة وأهدافها:** تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري[6]. ومن الأهداف الأساسية لهذه الوكالة نجد[7]:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

**1-2- مهام الوكالة وصيغ التمويل:**

**أ- مهام الوكالة:** يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

**ب- صيغ التمويل بالوكالة:** الجهاز موجه للشباب البطال أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة أو صغيرة والذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين **19** إلى **35** سنة، بحيث:

– يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.

– الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة كالتالي:

**الجدول رقم (09): الهيكل المالي للتمويل الثنائي**

| **قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج** | |
|---|---|
| القرض بدون فائدة | المساهمة الشخصية |
| %29 | %71 |
| **قيمة الاستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج** | |
| القرض بدون فائدة | المساهمة الشخصية |
| %28 | %72 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

اما التمويل الثلاثي فنوضحه في الجدول التالي:

**الجدول رقم (10): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي**

| **قيمة الإستثمار أقل من 5.000.000 دج** | | |
|---|---|---|
| القرض البنكي | القرض بدون فائدة | المساهمة الشخصية |
| %70 | %29 | %01 |
| **قيمة الاستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج** | | |
| القرض البنكي | القرض بدون فائدة | المساهمة الشخصية |
| %70 | %28 | %02 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**1-3- حصيلة الوكالة**: أما فيما يتعلق بحصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فالجدول ادناه يوضح وضعية المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط كالتالي:

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**الجدول رقم (11): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاطات الى غاية 2016/06/30.**

| قطاع النشاطات | عدد المشاريع الممولة | النسبة | عدد مناصب الشغل المستحدثة | مبلغ الاستثمار(دج) |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 52 367 | 14,4% | 124 133 | 187 659 017 228 |
| الحرف | 42 513 | 11,7% | 125 318 | 109 205 095 478 |
| البناء والأشغال العمومية | 31 864 | 8,7% | 93 386 | 119 623 718 654 |
| المياه | 541 | 0,1% | 2 010 | 3 166 713 960 |
| الصناعة | 23 915 | 6,6% | 70 007 | 107 706 475 303 |
| الصيانة | 9 081 | 2,5% | 21 152 | 22 988 134 785 |
| الصيد | 1 119 | 0,3% | 5 501 | 7 388 160 987 |
| المهن الحرة | 9 198 | 2,5% | 20 809 | 21 123 343 895 |
| الخدمات | 104 947 | 28,8% | 244 253 | 334 794 946 748 |
| النقل بالمبردات | 13 385 | 3,7% | 24 132 | 33 760 568 849 |
| نقل البضائع | 56 530 | 15,5% | 96 237 | 145 557 153 559 |
| نقل المسافرين | 18 985 | 5,2% | 43 679 | 46 624 698 041 |
| **المجموع** | **364 445** | **100%** | **870 617** | **1 139 598 027 486** |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يلاحظ من الجدول السابق أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمول قطاع الخدمات أكثر بصفة عامة، فإن الوكالة قامت باستحداث **617 870** منصب شغل منذ نشأتها وإلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2016، أما حجم الاستثمار الإجمالي تجاوز 1139 مليار دينار جزائري.

كما أن هناك قروضا إضافية خاصة بحاملي الشهادات كالتالي:

– لحاملي شهادات التكوين المهني يمنح عند الضرورة قرض إضافي قيمته (500.000دج)، لاقتناء عربة ورشة للممارسة نشاطات: الترصيص، كهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات ومكانيك السيارات.

– لحاملي شهادات التعليم العالي يمنح للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، لا يتجاوز هذا القرض (1.000.000دج).

– للشباب أصحاب المشاريع يمنح قرض إضافي قيمته (500.000 دج)، للتكفل بإيجار محل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات.

**2–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**-ANGEM- Agence nationale de gestion du microcrédit

**2–1– نشاة الوكالة واهتمامها**: تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على إحداث نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة[8].

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"،"المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقرأ والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

**2-2- اهداف ومهام الوكالة:**

**أ- اهداف الواكلة:** تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة إلى[9]:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للاشخاص.

- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة .

- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

**ب- مهامها:** اما مهامها الأساسية فتتمثل في[10]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

**2-3- عمل الوكالة وشروط الاستفادة من خدماتها:** تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية، من المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز، والمتمثلة في سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و400.000 دج بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%وبالإمكان الاستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية وهي:

– أن يكون سن طالب القرض أو السلفة **18** سنة فما فوق

– أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدا خيل غير ثابتة أو ضعيفة.

– إثبات مقر الإقامة.

– التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه.

– عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.

– القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي **03%** أو **05%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.

– دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

– الالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد إلى البنك و الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

**2–4– أنماط وطرق المقترحة في التمويل من قبل الوكالة:** في حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط كالتالي:

**أ– التمويل الثنائي:** سلفة بدون فائدة لا تتجاوز **30.000 دج.**

– مساهمة الوكالة: **90%** بدون فوائد.

– مساهمة المستفيد: 10.%

**ب– التمويل الثنائي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **50.000** و **100.000** دج.

– مساهمة البنك: **95%** أو **97%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**

– مساهمة المستفيد: **03%** أو **05 %**

**ج– تمويل ثلاثي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين **100.001** دج حتى **400.000 دج.**

– مساهمة البنك: **70%** بفوائد مخفضة بنسبة **80%** إلى **90%**

– مساهمة المستفيد: **03%** أو **05%**

– مساهمة الوكالة: **25%** أو **27%** بدون فوائد

وفي حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من **05%** إلى، **03%** وترتفع مساهمة الوكالة من **25%** إلى **27%** في حالة التمويل الثلاثي، و من **95%** إلى **97%** بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

**2–5– حصيلة الوكالة:** يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر حتى 2016/06/30 حسب القطاع كالتالي:

**الجدول رقم (12): القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر**

| القطاع | العدد القروض الممنوحة | النسبة المئوية | المبلغ الممنوح (دج) |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 109 779 | 14,26 | 6 473 589 749,22 |
| الصناعة المصغرة جدا | 295 703 | 38,42 | 13 807002897,99 |
| البناء والأشغال العمومية | 65 146 | 8,46 | 4 872 052 980,05 |
| الخدمات | 161 382 | 20,97 | 14 354 667 782,43 |
| الحرف | 134 195 | 17,44 | 6 946 883 573,35 |
| التجارة | 2 741 | 0,36 | 667 604 889,69 |
| الصيد | 702 | 0,.09 | 77 858 116,14 |
| المجموع | **769 648** | **100** | **47 199 659 988,88** |

**المصدر**: الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر

تركز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نشاطها حول الصناعات المصغرة جدا ثم الخدمات ثم الزراعة. بصفة عامة فإن هذه الوكالة قامت بمنح **769 648** قرض بمبلغ اجمالي تجاوز 47199 مليار دينار جزائري. أما فيما يخص طريقة التمويل وعدد مناصب الشغل المستحدثة فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (13): طرق تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المستحدثة**

| طريقة التمويل | العدد | % | المناصب المستحدثة |
|---|---|---|---|
| تمويل شراء المواد الاولية | 695 999 | 90,43% | 1 043 998,5 |
| تمويل ثلاثي (الوكالة، البنك،المستفيد) | 73 649 | 9,57% | 110 473,5 |
| المجموع | **769 648** | **100%** | **1 154 472** |

**المصدر**: الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر

## 3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Chômage -CNAC- Caisse Nationale d'Assurance

**3-1- نشاة ومهام الصندوق:** الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي[11].

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 -50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار. يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال[12].

وبخصوص المساعدات المالية فهو يقدم:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28- 29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- التخفيض في الفوائد البنكية.

- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط, من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض, من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لإستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة.

**3-2- صيغة التمويل والمزايا التي يقدمها:** تستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا, على صيغة التمويل الثلاثي, التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق, من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع
- تمويل الصندوق: 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع على شكل هبة
- تمويل البنك: 70٪ بفوائد مخفضة.

إضافة الى:

- المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال)؛
- التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات ,أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة.
- التصديق على المكاسب المهنية.

وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين, وهو يهدف إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل ,الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل، دبلوم أو شهادة عمل).

**3-3- حصيلة الصندوق:** يوضح الجدول الموالي القروض الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 2013/06/30.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**الجدول رقم (14): القروض الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع الممولة | عدد العمال المستحدث | مبلغ التمويل ( مليون دج) |
|---|---|---|---|
| الفلاحة | 16 166 | 39 199 | 62 422,67 |
| الحرف | 11 130 | 29 328 | 34 215,77 |
| البناء والأشغال العمومية | 7 909 | 25 502 | 31 294 |
| المياه | 316 | 1 097 | 2 226,47 |
| الصناعة | 10 379 | 30 250 | 45 816,77 |
| الصيانة | 768 | 1 852 | 2 144,97 |
| الصيد | 382 | 1 389 | 2 611,50 |
| المهن الحرة | 778 | 1 693 | 2 727,15 |
| الخدمات | 29 526 | 62 091 | 104 233,35 |
| نقل البضائع | 45 831 | 69 646 | 118 311,79 |
| نقل المسافرين | 12 188 | 18 479 | 28 828,33 |
| المجموع | 135 373 | 280 526 | 434 832,77 |

**المصدر**: الصندوق الوطني للتامين على البطالة

يركز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نشاطه على القطاع الخدماتي، حيث أن أكبر نسبة تمول كانت من نصيب نقل البضائع ثم الخدمات، وبصفة إجمالية فإن هذا الصندوق منذ نشاطه وإلى غاية 2016/06/30، قام بتمويل **135 373** مشروع بقيمة إجمالية فاقت **434** مليار دينار جزائري، وساهم في استحداث 280526 منصب شغل. وفيما يلي عرض لحصيلة للصندوق:

**الجدول رقم (15): حصيلة الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر**

| العمليات | السداسي الاول 2016 | الحصيلة النهائية لغاية 30 جوان 2016 |
|---|---|---|
| عدد الملفات الموضوعة | 2 227 | 379 243 |
| عدد الموافقات البنكية | 4 617 | 156 310 |
| عدد الملفات المرفوضة | 60 | 8 511 |
| عدد المشاريع الممولة | 5 559 | 135 373 |
| مناصب الشغل المستحدثة | 13 655 | 280 526 |

**المصدر**: الصندوق الوطني للتامين على البطالة

**رابعا– مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إضافة إلى المصادر المباشرة للتمويل، استحدثت الجزائر عدة هيئات وآلية تمويلية غير مباشرة، مثل صناديق ضمان القروض.

**1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-*Fonds de Garantie des Crédits -FGAR***

**1-1- نشاة الصندوق:** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر إلى الضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[13].

**1-2- مهام الصندوق وطريقة عمله:** يتولى الصندوق المهام الموالية[14]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

أما فيما يخص كيفية التغطية وتكلفة منح الضمان[15]:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار[16]. ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

أما عن تكلفة منح الضمان فيأخذ الصندوق:

- علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.
- علاوة التزام من مبلغ القرض تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

خلال السداسي الاول من سنة 2016 منح الصندوق ضمانات تغطية بما مجموعه 4031.86 مليار دينار كقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**1-3- حصيلة عمل الصندوق:** من حيث الشهادات منح الصندوق ما يعادل1219.7 مليار دج من القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه المبالغ في المتوسط 20.22 مليون كتبها DA ضمان العرض و 32.54 DAمليون من قبل الضمان. متوسط معدل التمويل التي تمنحهاFGAR ، وهو ما يمثل 44٪ من المشاريع الجديدة. دعمت FGAR إنشاء 49 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بـ: 31.64 كليار دج وسمح بالتمديد لـ: 74 مؤسسة اخرى بمبلغ 33.53 مليار دج خلال السداسي الاول من سنة 2016، وجمع التزامات إجمالية نسبتها 74٪ في ضمان العروض و75٪ في شهادات الضمان.

ويوضح الجدول التالي وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ أفريل 2004 إلى غاية 2016/12/31.

**الجدول رقم(16): وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2016/06/30**

| | عروض الضمان | شهادات الضمان |
|---|---|---|
| عدد الضمانات الممنوحة | 1 672 | 891 |
| التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج) | 144 080 836 166 | 63 025 393 273 |
| مبلغ القروض المطلوبة (دج) | 93 853 170 843 | 40 066 295 088 |
| المعدل المتوسط للتمويل المطلوب | 65% | 64% |
| مبلغ الضمانات الممنوحة (دج) | 46 109 733 540 | 21 421 148 016 |
| المعدل المتوسط للضمان الممنوح | 49% | 53% |
| المبلغ المتوسط للضمان (دج) | 27 577 592 | 24 041 692 |
| عدد العمال المستحدثة | 57 015 | 28 344 |

**source**: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°29, 1ER semester 2016.

**2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** *Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME -CGCI-PME-*

**2-1- نشأة الصندوق**: أنشئ صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أفريل 2004، إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السداسي الثاني لعام 2009، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، يقدر رأسمالها بحوالي 30 مليار دينار جزائري، حيث يهدف الصندوق إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يساعد على إنشاء هذه المؤسسات وتطويرها. كما أطلق الصندوق سنة 2011 مرحلة جديدة من تنويع العروض عقب قرار السلطات بتفويض إدارة الصندوق لتغطية ضمان التمويل الزراعي[17].

**2-2- اهداف الصندوق وآلية عمله**: يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان50 مليون دينار.

أما مستوى تغطية الدين غير المدفوع فهو محدد بـ:

- **80%** عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.
- **60%** عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.

**2-3- حصيلة الصندوق**: يوضح الجدول التالي وضعية الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطه إلى غاية 2013/06/30.

**الجدول رقم(17): وضعية الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2016/06/30**

| قطاع النشاط | عدد الملفات | النسبة % | مبلغ الضمان (الف دج) | النسبة % | عدد العمال المستحدث | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **BTPH** | 246 | 30 | 8 675 138 181 | 23 | 4308 | 33 |
| **النقل** | 83 | 10 | 1 326 846 311 | 3 | 814 | 6 |
| **الصناعة** | **347** | **43** | **22 636 651 944** | **59** | **6303** | **48** |
| **الصحة** | 56 | 7 | 2 869 929 843 | 7 | 823 | 6 |
| **الخدمات** | 79 | 10 | 2 799 163 505 | 7 | 983 | 7 |
| **المجموع** | **811** | **100%** | **38 307 729 784** | **100%** | **13 231** | **100%** |

**source**: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°29, 1ER semester 2016.

وكما هو موضح من خلال الجدول أعلاه، فإن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركز ضماناته للقطاع الصناعي، حيث قدم الصندوق ضمان 347 مؤسسة بنسبة 43% من إجمالي عدد الضمانات، الأمر الذي أدى إلى استحداث 6303 منصب شغل، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية. وبالتالي يبرز توجه صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع الصناعي.

**خامسا– هيئات دعم وانشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من بين أهم هيئات دعم وانشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد:

**1– مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وفقا للتشريع الجزائري، فحسب المرسوم التنفيذي رقم03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423الموافق ل 25 فيفري2003 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.وتكون المشاتل في إحدى الأشكال الآتية[18]:

– **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بدعم بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

– **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

– **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتنشأ هذه المشاتل بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم أهدافها في:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات الم ا رفقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

أما مهامها فتتمثل في:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة، وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات، وذلك بوضع المحلات تحت تصرف أصحاب المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع؛
- تقديم الخدمات من حيث التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع؛
- تقديم إرشادات خاصة.

والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع التي استضيفت في مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**الجدول رقم (18): عدد المشاريع التي استضيفت في حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| الولاية | عدد المؤسسات المنشأة | عدد المشاريع المحتضنة لغاية 30 جوان 2016 |
|---|---|---|
| أدرار | 01 | 05 |
| البيض | 07 | 13 |
| برج بوعريريج | 04 | 04 |
| عنابة | 02 | 09 |
| بسكرة | 06 | 06 |
| ميلة | 03 | 04 |
| وهران | 00 | 13 |
| باتنة | 06 | 11 |
| خنشلة | 00 | 03 |
| سيدي بلعباس | 01 | 04 |
| غرداية | 06 | 06 |
| ورقلة | 00 | 05 |
| ام البواقي | 01 | 10 |
| المجموع | 37 | 93 |

**source**: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n$^{0}$29, 1$^{ER}$ semester 2016.

2- **مراكز التسهيل:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث أنها تسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها [19]:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع؛
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

كما تتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛

- تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

يوضح الجدول أدناه إحصائيات حول مراكز التسهيل المختلفة المتواجدة في الجزائر إلى غاية السداسي الاول من سنة 2016، حيث ورد إلى مراكز التسهيل 1144 مشروع لم يدعم منه سوى 101 مشروع، وهو عدد قليل جدا، كما ساهمت مراكز التسهيل المختلفة باستحداث 101 مؤسسة و2207 منصب شغل.

**الجدول رقم (19): إحصائيات حول مراكز التسهيل إلى غاية 2016/06/30**

| مركز التسهيل | المشاريع | المشاريع | خطة الأعمال | المؤسسات | عدد المناصب |
|---|---|---|---|---|---|
| تيبازة | 88 | 38 | 35 | - | 978 |
| وهران | 57 | 57 | 43 | 40 | 167 |
| أدرار | 90 | 55 | 18 | 23 | 48 |
| برج بوعريريج | 100 | 85 | 14 | - | 435 |
| إليزي | 34 | 28 | - | - | - |
| جيجل | 26 | 06 | 09 | - | 178 |
| تمنراست | 54 | 53 | - | - | - |
| النعامة | 203 | 96 | 08 | 08 | 209 |
| تندوف | 47 | 14 | - | - | - |
| الجلفة | 140 | 11 | - | - | - |
| سيدي بلعباس | 26 | 03 | 03 | - | 26 |
| البليدة | 46 | 07 | 07 | 30 | 30 |
| بسكرة | 153 | 23 | - | - | - |
| البيض | 24 | 18 | 01 | - | 15 |
| خنشلة | 51 | 37 | 08 | - | 121 |
| الاغواط | 05 | 02 | - | - | - |
| المجموع | **1.144** | **533** | **146** | **101** | **2.207** |

**source**: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°29, 1ER semester 2016.

**3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

**3-1- تقديم وعمل الوكالة:** شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSSI منَ 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[20].

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز ,التي تتمحورا أساسا على[21]:

– إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي: هناك نظامين من الإمتيازات الأول يطبق على الإستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها. والثاني هو النظام الإستثنائي, الذي يطبق على الإستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها, والتي ترقى لإهتمام خاص من الدولة.

تتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن , من خلال" الشباك الوحيد اللامركزي "الذي توجد فيه كل التفاصيل. والشباك الوحيد اللامركزي هو بنية تضم الممثلين المحليين للوكالة والمنظمات والإدارات المعنية بالاستثمار (السجل التجاري والضرائب، والجمارك، والعقار...). فهي تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التخفيف والتسهيل في الشكليات والإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الإستثمار.

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث[22]:

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية؛
- تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنيت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر و في الخارج؛
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع و ذلك بإنصاف و في آجال قصيرة؛
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

**3-2-المزايا التي تمنحها الوكالة**: والتي تتمثل في:

**أ- مرحلة الإنجاز** (**03** سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

**ب- مرحلة الاستغلال** (إعفاء لمدة **03** سنوات)

- الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)
- الرسم على النشاط المهني (**TAP**)

هذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس (**05**) سنوات بالنسبة للمشاريع الإستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

**ج- النظام الإستثنائي**: المناطق التي تستدعي التنمية

- مرحلة الإنجاز (**03** سنوات)

- الإعفاء من االضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات الغير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة.
- حقوق التسجيل **2‰**
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

- مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة **10** سنوات)

- الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)
- الرسم على النشاط المهني (**TAP**)

**3-3- حصيلة الوكالة:** يوضح الجدول الموالي توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاطات بين السداسيين الاولين لسنتي 2015 و2016.

**الجدول رقم (19): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاطات**

| | قطاع النشاطات | النقل | BTPH | الصناعة | الخدمات | السياحة | الصحة | الزراعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاريع المعلنة | السداسي الأول 2015 | 1672 | 987 | 1126 | 674 | 113 | 69 | 132 | 4773 |
| | السداسي الأول 2016 | 991 | 479 | 1288 | 544 | 167 | 63 | 121 | 3653 |
| | النسبة % | 27,13 | 13,11 | 35,26 | 14,89 | 4,57 | 1,72 | 3,31 | 100,00 |
| | التطور % | -40,73 | -51,47 | 14,39 | -19,29 | 47,79 | -8,70 | -8,33 | -23,47 |
| مليون دينار | السداسي الأول 2015 | 88092 | 80556 | 360302 | 125431 | 60467 | 12763 | 24476 | 752087 |
| | السداسي الأول 2016 | 55117 | 41895 | 600167 | 92625 | 90733 | 25592 | 24298 | 930427 |
| | النسبة % | 5,92 | 4,50 | 64,50 | 9,96 | 9,75 | 2,75 | 2,61 | 100,00 |
| عدد العمال | السداسي الأول 2015 | 8169 | 14218 | 37857 | 10282 | 6592 | 1735 | 2452 | 81305 |
| | السداسي الأول 2016 | 6329 | 7902 | 45243 | 9723 | 7710 | 1943 | 2154 | 81004 |
| | النسبة % | 7,81 | 9,76 | 55,85 | 12,00 | 9,52 | 2,40 | 2,66 | 100,00 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ***ANDI***

وبالتالي، فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت في استحداث 81004 منصب شغل، بمبلغ 930427 مليون دج، وكان لقطاع الصناعة الحصة الأكبر بين القطاعات الأخرى، وهو ما يؤكد توجه هذه الوكالة نحو الاستثمار في مجال الصناعة والأشغال العمومية.

**4- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

Agence nationale de développement de la PME -ANDPME

**4-1- نشاة الوكالة:** أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار التكفل بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وهو برنامج يمس كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويمتد إلى غاية 2013.

**4-2- مهام الوكالة:** للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مهام، أهمها[23]:

- تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

- ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.
- إنجاز دراسات حول فروع النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوضح العناصر الموالية استراتيجية الوكالة[24]:

- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التسيير، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير المعلومات، وترقية استخدام الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول هذه المؤسسات لمختلف المرافق التي تمنحها السلطات العمومية زيادة على المساعدات والدعم الدولي.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية وإنجاز دراسة للفروع، وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة لهذه المؤسسات.
- تطوير منهج الجوارية والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء للاستشاريين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن إجراءات المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية كالتكوين.

**4-3- اهداف وكيفية عمل الوكالة:**

تهدف الوكالة الى ترقية وتاهيل 20000 مؤسسة، لفترة زمنية قدرها 5 سنوات وتستهدف الفئات التالية:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج تتحملها الدولة، إلى 000 000 736 385 دج، بتكلفة متوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة تصل الى 000 287 19 دج من ميزانية الدولة "الصندوق" التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي، وبلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة وعمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة وأيضا نحو تحسين شروط التسيير الاقتصادي.

**4-4- الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل**: إن الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل مفتوح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها شروط الأهلية وهذا يتطلب حد أدنى من هذه الشروط هي[25]:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري
- أن تكون المؤسسة في حالة نشاط لا تقل عن سنتين
- أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل صغير أو متوسط على النحو الذي حدده قانون التوجيه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة

## 4-5- عمليات التأهيل:

### أ- التشخيص القبلي

ب- دعم الاستثمار اللامادي: حيث تساهم نفقات الاستثمار اللامادي في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما تلك المتعلقة بـ:

- التقييس؛
- النوعية و منح الشهادة للمنتجات ؛
- القياسة القانونية؛
- الملكية الفكرية والصناعية؛
- الابتكار والبحث والتطوير؛
- تكوين الموارد البشرية والمساعدة الخاصة؛
- الإدارة عبر وظائف المؤسسة ( التسيير، التسويق، المحاسبة )؛
- استعمال و إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- وفي إطار عمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة:
- انجاز دراسات فروع الأنشطة
- إعداد دراسة لتحديد المواقع الإستراتيجية لفروع الأنشطة
- انجاز دراسات عامة لكل ولاية
- تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية، هيئات الضمان، البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية
- انجاز و تنفيذ مخططات اتصال وتحسيس حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- نشر المجلات المختصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووسائل الاتصال الأخرى
- عمليات المتابعة، التقييم و الحرص على أهمية و تأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- جميع النفقات اللامادية ذات الصلة بتأهيل المؤسسات و محيطها.

ج- دعم الاستثمار المادي يشمل:

- الاستثمارات المادية للإنتاجية
- الاستثمارات المادية ذات الأولوية
- الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية
- الاستثمارات المادية التي تخص الأجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الإنتاج التقني و التكنولوجي للمؤسسات

د. التكوين والمساعدة الخاصة

والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج حسب قطاع النشاطات:

**الجدول رقم (20): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية السداسي الاول لسنة 2016**

| قطاع النشاطات | العاصمة | عنابة | غرداية | سطيف | وهران | المجموع حسب القطاع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التغذية الفلاحية | 82 | 30 | 03 | 45 | 66 | 226 |
| BTPH | 557 | 834 | 160 | 1132 | 277 | 2960 |
| الصناعة | 261 | 146 | 29 | 219 | 111 | 766 |
| الخدمات | 134 | 96 | 34 | 73 | 150 | 487 |
| النقل | 22 | 31 | 08 | 34 | 23 | 118 |
| الصيد | 08 | 14 | - | 36 | 17 | 75 |
| سياحة وفندقة | 14 | 15 | 03 | 10 | 25 | 67 |
| خدمات تكنولوجيا العلام واالتصال | 08 | - | - | - | 01 | 09 |
| أخرى | 25 | 17 | 01 | 23 | 09 | 75 |
| المجموع لكل مندوبية جهوية | 1111 | 1183 | 238 | 1572 | 679 | **4783** |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**5- الاتفاقيات الدولية:** على غرار استحداث الهيئات الحكومية وصناديق ضمان القروض، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية، لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها، من بين هذه البرامج يوجد برنامج ميدا.

يعتبر برنامج ميدا كإجراءات مرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوربية الجزائرية التي تهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، وذلك من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها وتقديم الاستشارة والدراسة والتكوين إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض.

فقد قام برنامج ميدا في مرحلته الأولى من تخصيص غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي، وقد أحدث هذا البرنامج 445 عملية تأهيل، وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو، حيث تم من خلالها إنشاء جهاز لتغطية الضمانات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون أورو،[26] وكحصيلة لصندوق ضمان القروض بإسناد من برنامج ميدا للسداسي الأول لسنة 2009، فقد قام الصندوق بضمان 11 قرض بقيمة إجمالية 324,112,900 دينار جزائري[27].

هذا وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصالح مندوبية المفوضية الأوربية في مارس من عام 2007 بإبرام اتفاقية حول تمديد برنامج ميدا في المرحلة الثانية، الذي رصد له الطرف الأوربي 40 مليون أورو والطرف الجزائري 3 مليون أورو، والذي يهدف إلى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية.

كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر من بينها ما يلي:

- التعاون الثنائي الجزائري الألماني، حيث يسعى هذا التعاون لترقية الاقتصاد وتنشيط أنظمة مختلفة ألمانية بالجزائر من خلال تدعيم التكوين المهني، وقد ساهم هذا المشروع الذي تم إطلاقه عام 2000 من تحقيق 40 برنامجا بيداغوجيا يخص عدة اختصاصات، كما سمح هذا

المشروع بوضع أدوات بيداغوجية وأخرى لتنظيم وتسيير ومتابعة وتقييم تكوين المتهنين وكذا إعداد دليل لأستاذ التمهين. هذا إضافة إلى مشروع إرشاد وتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تكوين 50 متخصص و250 عون مرشد.

- التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث سمح هذا التعاون من تمويل القطاع العام من خلال منحها في مارس 2003 قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو إلى القرض الشعبي الجزائري لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توفير خطوط تمويلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث فتح خط تمويلي بقيمة 9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر.

**الخاتمة:** إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر أهميتها على قدرتها على خلق مناصب الشغل فقط،بل تعد أداة تنموية فاعلة بسبب قدرتها على زيادة القدرة الإنتاجية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد الوطني، ولها إسهامات كبيرة فيما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي، وهذا سبب كاف لإعطاء المزيد من الرعاية والاهتمام لهذا القطاع.

بالنسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فانه يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين أساسيين هما؛ مصادر مباشرة ومصادر غير مباشرة. فالمصادر المباشرة تتمثل في الهيئات التمويلية الحكومية المحدثة، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، هذه الهيئات التي تقدم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصيغ مختلفة وتستهدف أنواعا محددة وأشخاصا معينين، كما يبرز دورها في تسهيل إنشاء هذه المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالمصادر غير المباشرة لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل في صناديق ضمان القروض، مثل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الصناديق تقوم بضمان القروض الممنوحة للمؤسسات التي لا تتوفر على ضمانات كافية أو تقدم ضمانات لإنشاء مؤسسات جديدة. إضافة إلى هذه الصناديق، إضافة الى المشاتل ومراكز التسهيل التي تعنى بمرافقة اصحاب المشاريع وتوجيههم كما قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات دولية وأبرز هذه الاتفاقيات هو برنامج ميدا الذي أبرم بالشراكة مع الاتحاد الأوربي والذي يهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها، كما قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات ثنائية مثل فرنسا والمانيا وغيرها.

وقد ساهمت هذه الأجهزة المعتمدة من الحكومة الجزائرية في رفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل عددها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2016 الى 1014 075 مؤسسة، مستحدثة بذلك2 487 914 منصب شغل دائم.

## الاحالات والهوامش:

[1]– الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4، العدد 77، 12 ديسمبر 2001، ص5.

[2] – خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 19.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد77 بتاريخ السبت 30رمضان عام 1422هـ الموافق 15ديسمبر 2001م.

[4]– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص6.

[5]– بن منصور عبد الله وبخشي غوتي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإختيار إستراتيجي للتكييف مع مستجدات العولمة، الملتقى الدولي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص542.

[6]– محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه في تشغيل الشباب، طرابلس، 2005، ص: 14.

[7] -http://www.ansej.org.dz le 03-03-2016

[8]– الموقع الرسمي الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرwww.angem.dz ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2016

[9] - http://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions /le 03-03-2016

[10] – رسالة الوكالة، مجلة تصدر كل شهرين عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01، ص: 2.

[11] – فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 109.

[12] – http://www.mdipi.gov.dz/le 03-03-2016

[13] – http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29 le 03-03-2016

[14] – مختار رابحي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 144.

[15] – http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=33&Itemid=36 le 03-03-2016

[16] – تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.

[17] – الموقع الالكتروني الرسمي: www.cgci.dz. (تم الاطلاع عليه يوم 3 مارس 2016)

[18] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، 2003، ص 13- 16.

[19] – نفس المرجع، ص 14.

[20] – الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ الاطلاع 2016/03/03.

[21] – http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi le 03-03-2016

[22] – http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi le 03-03-2016

[23] – http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/mission le 03-03-2016

[24] – http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/andpme-2/2013-09-24-08-51-45 le 03-03-2016

[25] – http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/a-qui-s-adresse-le-programme-3 le 03-03-2016

[26] – فوزية حفيف، **مرجع سابق**، 2009، ص ص: 115 – 116.

[27] – نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009، ص:37.